قوانين الشذوذ الجنسي أداة لإخضاع الجاليات المُسلمة في الغرب

■ د.سهام محمد عزوز

أكاديمية مُتخصِّصة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

ملخّص

في نصف قرن تقريبًا، خرجَ الشاذون جنسيًا في العالم الغربي من مخابئهم، وانتقلوا إلى العمل العلني المُنظَّم، ثم انتزعوا الاعترافَ من الحكومات والهيئات الدولية. وتابعوا مسيرتهم عبر تكديس الإنتاج.، فصارت لهم أدبياتهم ورموزهم وألعابهم الأولمبية، ثم انخرطوا في العمل السياسي؛ فصاروا برلمانيين وعمداء مدن ووزراء وزعماء أحزاب. فكيف يمكن للجاليات المُسلمة في الغرب أن تحمي نفسها من ثقافة الشذوذ والتحول الجنسي التي فرضتها الحكومات الغربية تحت شعار الحريات وحقوق الانسان ومناهضة التمييز والكراهية؟ وفقًا للاعتبارات القانونية والاجتماعية فإنَّ هذه الجاليات ملزمة بحكم المواطنة على تقبل القوانين والإجراءات التي تفرضها حكومات هذه الدول. لكن القوانين الغربية أيضا خاصة المتعلقة بالحقوق والحريات العامة تمنح مواطني هذه الدول (الجاليات المسلمة جزء أساسي من المواطنة) إمكانية حماية خصوصيتها الدينية والثقافية. وأمام الجدل حول مسالة الاندماج تبقى مسالة الخضوع لقوانين معينة قد تمسُّ بالخصوصية الدينية والثقافية مسألة حسَّاسة للغاية. من هذا المنطلق تُعدُّ قوانين الشذوذ الجنسي الغربية أداة ضغط سياسي واجتماعي على الجاليات المسلمة، وتُشكّل عائقًا أساسيًا أمام الاندماج في هذه المجتمعات

الكلمات المفتاحية:

الشذوذ الجنسي، قوانين حماية الشاذين والمثليين، الاندماج الايجابي، جماعات الضغط، الاقتصاد الوردي.

المُقدِّمة:

تأجَّج موضوعُ الشـذوذ الجنسي في العقدين الأخرين من القرن الماضي، وازداد مع إطلالة الألفيـة الحاليـة، وأصبحت له أصداء لا يمكن تجاهلها من الناحيـة القانونية، فثمة ثورة على تشريعات الدول التي تُجرِّمُ الشـذوذ الجنسي (القانون الأوغندي المناهض للشذوذ الجنسي. 2023)[1]، كـما غزا موضوع الشـذوذ وثائق الأمـم المتحدة، وتمَّ تأييد إلغاء تجريم الشـذوذ الجنسي من لجان الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسـان، وتصدَّت المحاكم في العديد من الدول للقوانين التي تُجرِّم الشذوذ الجنسي بشكل صريح في المؤتمرات الدولية والإقليمية.

بـات الأمرُ المؤرّق والمخيـف في بحث موضوع الشـذوذ الجنـسي في القوانين الوضعية الحالية، أي التنظيم القانوني والتشريعي للشذوذ، والاعتراف للشاذين بالحق في تكوين أسرة شاذة موازية للأسر الطبيعية، واستطاع أنصار الشذوذ أن يقحموا موضوعهم ضمن موضوعات حقوق الإنسان ويبتعدوا عن مصطلح الشذوذ مقابل الترويج لمصطلح المثلية الجنسية الذي يعدُّونه أكثر لطفًا ومرونة للتقبل المجتمعي. وانتقل دعاة الشذوذ من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجـوم ومن مرحلة الاختفـاء الى المجاهرة حيث تحدّوا القوانـين والشرائع التي تُحرِّم هذا الفعل وتُجرِّمه، ورغم قلة عدد الدول التي تُجيز تشريعاتها الشراكة الشاذة «المثلية» و» الزواج المثلي» إلَّا أنه يزداد اتسـاعًا بإجازة الزواج المثلي أو الشراكة المثلية (ظاهرة الشذوذ الجنسي في الواقع المعاصر).

من الـضروري في هذا الإطار تسـليط الضوء على أهداف الترويج لثقافة الشـذوذ الجنسي داخل الغرب. وتجدر الإشارة إلى أنه في داخل الغرب، هناك مواكبة لتنامي نفوذ لوبي الشاذين

1 - دخـل القانون حيـز التطبيق بعد التصويت عليه في البرلمان الاوغنـدي في 21 أيار/مايو 2023. وقد أثارت المصادقة البرلمانية على مشروع القانون- بعد فشل الضغوط الغربية في حث اوغندا على التراجع عن اصداره- موجة استنكار واسعة من قبل الجهات الغربية الداعمة لثقافة الشذوذ الجنسي.

جنسـياً في الإدارات السياسـية وخصوصاً في الولايات المتحدة. وهناك مكافحة لنمو انتشار الجاليـات المسـلمة في الغرب مـن خلال إخضاعهـم لقوانين تغير مبادئهـم وانتماء جيلهم القادم. إضافة إلى توظيف التيار الليبرالي/اليساري في الغرب للانحراف الجنسي في مواجهة التيار المحافظ.

واللافت أنّهُ وعلى الرغم من كُل السـعي الغربي إلى جعل هذه الثقافة المشـوّهة أمرًا واقعًا- إلاَّ أنَّهُ يمكن القول بأنَّ المجتمعات الغربية بين داعمٍ ورافضٍ ومحايدٍ، تواجه بسببها التفكك والتـشرذم والاندثار، لتتحول من مجتمعات منتجة إلى مجتمعـات ميتة (عجوز). في الوقت الـذي نجد فيه الجاليات المُسـلمة تنمو وتتطور وتتعلم، وتسـتفيد مـن التكنولوجيا والتطور في الغـرب، لتُصبحَ عنـصراً مؤثراً وفعَّالاً في بنـاء المجتمعات الغربية، حيـث يتحول هؤلاء مـن مهاجرين ووافديـن إلى دول الغرب، إلى مواطنين ومشـاركين فاعلـين في المجتمعات الغربيـة. لذلـك تبدو اليوم أكـثر اسـتهدافًا لأنها أصبحت تُشـكّل عبئًا على مشـاريع صُناع القـرار الغربيين الذين يعملون على فـرض شروط صعبة ومعقدة للاندماج. في الواقع، تواجه الجاليات المسلمة تحديات كبيرة في الغرب بين الاندماج في المجتمعات الغربية، والتمسُّك بالخصوصيـة الدينية والثقافيـة، والصعوبات في التأقلم والاندمـاج. إضافة إلى ضريبة البقاء واعتراف الغرب بالجاليات المسـلمة، والدفع نحو مزيدٍ من الانسـلاخ عن الهوية الإسلامية. ويبرز الإشكال هنا، في مسألة الاندماج الكليّ كشرط أساسي للبقاء والعيش في دول الغرب. فالغرب يتعامل مع الجاليات المسـلمة كأقليات فاعلة إذا اندمجت كليًا، ولكنه يعدّها أقليات هامشية غير فاعلة إذا تمسّكت بخصوصيتها الدينية والثقافية ورفضت الاندماج الكلي.

من هذا المنطلق تطرح الإشـكاليات الآتية: لماذا يراد للجاليات الإسلامية الخضوع لقوانين الشذوذ الجنسي؟ ما الدوافع الحقيقية لذلك؟ هل تعدّ ضريبة البقاء والاندماج في المجتمعات الغربية، هي التخلّي عن الثوابت والخصوصية الدينية والثقافية؟ ما الآثار والتداعيات المباشرة وغير المباشرة لقوانين الشـذوذ الجنسي ونشر ثقافة الانحراف على الجاليات المسـلمة؟ هل بإمكان الجاليات المسـلمة، وتحت عنـوان: الاندماج الثقافي والاجتماعـي التأقلم مع هذه المظاهر المغايرة؟ ما السبل الكفيلة بمواجهة هذه المظاهر والضغوط؟ وما السقف السياسي والاجتماعي الممكن اعتماده في ذلك؟

المبحث الأول: قوانين الشذوذ الجنسي: أداة للضغط السياسي والاجتماعي على الجاليات المسلمة في الغرب

السؤال الأهم هنا هو كيف يتمُّ فرض قوانين الشذوذ في المجتمعات الغربية والتي تعد الجاليات المسلمة جزءًا أساسيًا فيها بعنوان الاندماج الثقافي والاجتماعي (**مطلب أول**)، ومن ثم مختلف المخاطر التي تمسُّ الجاليات المسلمة والمتدينة (**مطلب ثاني**).

■ المطلب الأول: فرض قوانين الشذوذ الجنسي بعنوان: الاندماج الثقافي والاجتماعي.

هذا المطلب الأول سنتعرض لكيفية إخضاع الجاليات المسلمة لقوانين الشذوذ الجنسي بما يخالف شروط الاندماج الإيجابي في المجتمعات الغربية، ودور جماعات الضغط الغربية المروّجة لثقافة الشذوذ في ضرب الفطرة الطبيعية والهوية الإنسانية. إضافة إلى دور قوانين الشذوذ كأدوات تنفيذ لمشاريع الاقتصاد الرأسمالي المتوحش.

1. إخضاع الجاليات المسلمة لقوانين الشذوذ مخالف لشروط الاندماج الإيجابي

يطرح الاندماج كما يطلبه الغرب لتقبُّل الجاليات المُسلمة في بنيته الاجتماعية، العديد من الإشكاليات، ذلك أنّ الاندماج وإن كان مفروضًا على الوافد الذي يترك بلده ويأتي إلى الغرب جالبًا معه ثقافة خاصة ومنهاجًا خاصًا للحياة، إلَّا أنه سيكون عليه وأحب أساسي وهو التأقلم بشكل واضح في المجتمع الغربي، ليجدَ نفسه هنا بين افتراض الذوبان الكلي في هذا المجتمع الغريب عنه والمختلف في كل شيء، وبين الانصهار في متطلباته وتطوراته جزئيًا مع الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية والدينية. من هنا تبدأ المشكلة، ففي قضية الشذوذ الجنسي التي طرحها الغرب تحت شعار الحريات، ويبدو تقبلُّها منافٍ تمامًا للالتزامات الدينية والأخلاقية ليس فقط على المسلمين بل على كل الطوائف والجماعات المتدينة في الغرب. **(بان غانم أحمد الصائغ، وضع الجاليات المسلمة في المجتمعات الأوروبية/الغربية، أبحاث كلية التربية الأساسية، ص36.)**

إنَّ مشـكلةَ الجاليات المسلمة هي مشـكلة حضارية، ثقافية، وسياسية بشكل عميق، ويجب ألا تنحصر هذه المشـكلة في الإحصاء أو الديموغرافيا، أو الفروقات في التقاليد فحسـب لأن الأرقام التي ترد في هذا الإطار إنما هي رموز ينبغي فكها. وممَّا لا شك فيه أنَّ معظمَ الجاليات المسلمة في أوروبا يرتبطون عاطفيًا وثقافيًا، إلى حدٍّ كبيرٍ بأوطانهم الأصلية، كما أنهم مرتبطون بالأسـس الدينية التي جلبوهـا معهم من بلدانهم والتي ترتبط بدورهـا بالهوية الثقافية والدينية والعادات والتقاليد، وبالتالي فإنَّ أيَّ مواقف أوروبية غير منصفة تجاه قضايا الجاليات المسلمة في أوروبا ستنعكس سلبًا على مواقفهم.

من هذا المنطلق سـيجد هؤلاء الوافدين أنفسـهم أمام إشـكاليات كثيرة وخيارات محدودة. واقعًا، من الإشكاليات الكبيرة التي تعترض حياة المسلمين في الغرب، هي اندماجهم أو عدم اندماجهم في الواقع الجغرافي الجديد الذي هاجروا إليه.

لا شك أنَّ الغربَ يعاني منذ سنوات طويلة من غياب القيم الأخلاقية والدينية، خاصة بعد أن استبعدت الكنيسة بمفهومها التوعوي من ساحة المواجهة الفكرية في المجتمعات المسيحية، ممَّا خلق حالة من الفراغ الأخلاقي والقيمي الذي كان له تأثير على بناء الفرد الأوروبي والغربي. هذا الفرد الذي انغمس في عالم الاسـتهلاك والاسـتمتاع بكل ما هو سـهل ومتوفر وقادر على تحقيق الرغبات دونما حدود تفرضها قواعد أخلاقية معينة او دينية متأصلة ومرتبطة بالمؤسسة الدينية، أو بالعادات والتقاليد.

باتـت المجتمعات الغربية منذ سـقوط الكنيسـة وظهـور العلمانية، مجتمعـات لا دينية في أغلبها، تحكمها ضوابط ما يُسـمى بالقوانين والأنظمة الوضعية الشاملة، وهي بعيدة كل البعد عـن القيم الدينيـة المحافظة. وأصبحت هذه المجتمعات الغربيـة في مجملها غير قادرة على تحمل عبء تعاليم الكنيسـة وقيودها. وعُدَّ هذا التمرد تطورًا فكريًا وإنسانيًا بنيت عليه العديد من الموسـوعات الأخلاقية الجديدة في غرب جديد محدث ومتطور ينشد الاستمرارية بالعلم والتكنولوجيـا والثقافة المجردة والأهم من ذلك الفردانية وذوبان الفرد في الرغبات والخيارات الفرديـة بحـدود وضوابط ولكن تحت سـقف واضح ألا وهـو الحرية الكاملـة والكامنة التي يحميها القانون.

أصبـح التطـور في الغرب مرتبطاً أساسًـا بفكرة التجرُّد مـن القيم التقليديـة البالية، والابتعاد

قـدر الإمكان عن قيـود كبّلت في نظر المتمردين عليها عقولهم وأفكارهم ورغباتهم لسـنوات طويلـة. لذلك، أصبحـت هذه المجتمعـات اليوم-وعلى الرغم من محاولـة البعض- الادعاء بالتزامها الأخلاقي والقيمي والإنسـاني، مجتمعات فاشـلة أخلاقيًا وإن كانت ناجحة تنظيميًا وتكنولوجيًا ومواكبة لكل تطورات العصر الحديث الذي لها دور في صناعة جزء أسـاسي منه. وأمام هذا التمرد ظهرت العديد من المظاهر الشـاذة والمختلفة، وباتت النظرة إليها تتطور شيئًا فشـيئًا باعتبار أنَّ هناك هامشـاً مـن الحرية في الخيارات والإنجازات طالمـا أنها «غير مؤذية» بالمفهوم المجتمعي الشامل لأنها تبقى خيارًا شخصيًا، فهي بالتأكيد مقبولة ومُصنفة كجزءٍ من التعبير عن الذات الشـخصية التي لديها كل الحرية في اختيار ما تريد ولو كان خيارها مخالفًا للطبيعة. من هذا المنطلق، وفي نصف قرن من الزمن تقريبا، خرج الشـاذون جنسـيا في العالم الغربي من مخابئهم السرية، وانتقلوا إلى العمل العلني المنظم، ثم انتزعوا الاعتراف من الدول والحكومات والمجتمعات والهيئات الدولية مثل المنظمة العالمية للصحة التي شـطبت على الشـذوذ الجنسي كمرض نفسي عقلي ليصير عملا سـويا لا ضير فيـه (**Sheila Mysorekar, Homosexuality is not a disease، 2019**) ومثـل الاعـتراف بالتنظيـم الدولي للشـاذين والسحاقيات من قبل هيئة الأمم المتحدة. وتابعوا مسيرتهم عبر تكديس الإنتاج الأدبي والفني والإعلامـي، بل والرياضي، فصـارت لهم أدبياتهم ورموزهم وألعابهـم الأولمبية، ثم انخرطوا في العمل السـياسي فصاروا نوابا برلمانيين وعمداء مدن ووزراء وزعماء أحزاب في حكومات الغرب.

لكـن الأخطرَ مـن ذلك هو تركيز هؤلاء على الأطفال والناشـئة ومحاولـة احتوائهم من خلال تطويعهم لتقبل هذه الظاهرة وصولاً إلى المشاركة فيها ونشرها عبر المدارس والحضانات ونوادي الرياضة الشـبابية ورياض الأطفال. لقد بدأ التفكير جدياً من قبل صُنَّاع القرار الغربيين في كيفية إنشـاء منظومة قانونية وإجرائية تسمح للشـواذ بالاندماج في المجتمعات بشكل طبيعي ومنظم، وعليـه بُنيت القوانـين والأنظمة الفاعلة لتحقيق ذلـك. في تقرير صادر عـن الاتحاد الأوروبي في **EU (FRA), A long way to go for LGBTI equality, Publication Office, 2023 2020**. (بدأ العمل جليًا وفقًا لخطة محكمة هدفها نشر ثقافة الشـذوذ ومنح المنتمين إليها مزايا فاعلة تفرض وجودهم في المجتمع بشـكل كبير. ويشـير التقرير الأوروبي إلى أنَّه في 12 نوفمبر

2020، اعتمدت المفوضية الأوروبية أول استراتيجية للمساواة مع مجتمع الشواذ أو ما يُسمَّى (LGBTIQ1) على الإطلاق للفترة 2020-2025 المشار إليها باسم «استراتيجية" LGBTIQ.

عمل الاتحاد الأوروبي ليس فقط على فرض الاعتراف الرسمي والقانوني بالشاذين والمثليين، إنَّما عمل على تقنين ذلك في إجراءات لتصبحَ أدوات ضغط تستخدمها الحكومات الأوروبية ضد مواطنيها خاصة الرافضين منهم للاندماج مع هذه الظاهرة. في السنوات الأخيرة، واجه الاتحاد الأوروبي والعالم تحديات غير مسبوقة خاصة مع ارتفاع عدد ما أسماهم «ضحايا العنف بسبب اختلافهم الجنسي» **(Jacob Poushter and Nicholas Kent, The Global Divide on Homosexuality Persists ,2020.)** والذين يُصنِّفهم الاتحاد كأشخاص الأكثر ضعفًا. حيث انتشرت الكراهية والخطابات المناهضة لمجتمع الشاذين جنسيًا على نطاق واسع في المجتمعات الأوروبية، وهو دليلٌ على أنَّ تقبل هذه الظاهرة في هذه المجتمعات لم يكن سهلاً، على عكس ما كان يعتقده البعض، خاصة من صُنَّاع القرار.

في العديد من البلدان الغربية تلعب الإيديولوجية السياسية أيضًا دورًا في قبول المثلية الجنسية. فالمنتمون إلى اليمين السياسي أقل قبولاً للمثلية الجنسية من أولئك الموجودين على اليسار. كما أن أنصار العديد من الأحزاب الشعبوية اليمينية في أوروبا هم أقل ميلاً إلى اعتبار المثلية الجنسية أمراً مقبولاً.

2. دور جماعات الضغط الغربية المُروِّجة لثقافة الشذوذ في ضرب الفطرة الطبيعية والهوية الإنسانية:

يُروّج لثقافة الشذوذ الجنسي، لوبي من الأغنياء والمتنفذين في العالم من الذين يمتلكون رؤوس أموال كبيرة، وشركات كبرى، ومؤسسات يطلق عليها بالمؤسسات «الخيرية» وأخرى «حقوقية»، تعمل على نشر «السعار الجنسي، او ما يُسمَّى

Sex Assignment Surgery Market. (Report, Sex Reassignment Surgery Market Size - Global Industry, Share, Analysis, Trends and Forecast 2023 – 2032).

تسعى هذه الجهات المروجة إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي نشر التعليم الجنسي الشامل، وفتح المجال لسوق الاتجار بالبشر، وتجارة الجنس، إضافة إلى تشريع الإجهاض،

وبيـع أعضاء الاجنّة المجهضة. إضافة إلى ذلك نجحت هذه «اللوبيات» في فتح سـوق جديدة في مجال جراحة التجميل المرتبطة بالتحول الجنسي والتسويق للأدوية الهرمونية المرتبطة أيضًا بإيقـاف سـنِّ البلوغ لدى الأطفال تمهيدًا للمـرور إلى مرحلة التحول الجديد. وتحت شـعار « تمكين الأطفال من التمتع بالحياة التي يسـتحقونها»، بدأ العمل من قبل المروجين لهذه الثقافة على تهيئة الحلقة الأضعف في البنية الإنسانية وهي الطفولة لتكون حلقة الاستهداف لهذه الثقافة وأبعادهـا. عمل المروجون على جمـع ورصد كل المقومات اللوجسـتية والإعلامية والتعليمية لضرب هذه الفئة الهشـة، وإغراقها في متاهات التحول الجنسي. ولم يقف الأمر عند هذا الحدِّ، بـل عملت هذه الجهات على توريط كل الكيانات والمنظمات الدولية على الإحاطة بالشـذوذ، والاعتراف به كممارسـات مقبولة في المجتمعات. ركّزت هذه المنظمات على حقِّ الإنسـان في تغيير جنسـه من ذكر إلى أنثـى أو العكس، أو ما يُعـرف ب Transgender، والذي كان ممنوعًا منعًا باتًا في السـابق، ثم أصبح مسـموحاً به لمن هم فوق سنِّ 18 بدون موافقة الوالدين، ثم بعد ذلك أصبح مسموح به لمن هم فوق 12 سنة، إلى أن وصلنا لمن هم بعمر 4 سنوات الذين أصبح لديهم الحق في الاختيار، أمَّا البقاء على ما هم عليه أو التغيير الكامل لجنسهم.

الأخطر من كل هذا وذاك، هو تجارة الأدوية الهرمونية أو ما يُسـمَّى ب Puberty Blockersأي حاصرات البلوغ او مانعات البلوغ، التي تجتاح الأسواق العالمية اليوم. يبدو أن التنوع الجسدي هو القضية الأساسية، وليس اضطراب الهوية الجنسية. ويبدو أكثر أن الهدف الأساسي هو إلغاء ارتبـاط الناس ببيولوجيتهم عن طريق تشـويه الفطرة التي خلقوا عليهـا، لتطبيع تغيير البيولوجيا البشرية. إن إضفاء الطابع المؤسـسي على أيديولوجية المتحولين جنسـياً، ونشر ثقافة الشذوذ، يفعـل ذلك بالضبط. يتم الترويـج لهذه الإيديولوجية على أنها قضية حقوق مدنية من قبل رجال أثرياء، يتمتعون بنفوذ هائل والذين سيسـتفيدون شخصيًا من أنشـطتهم السياسية. اعتمد هؤلاء المتنفذيـن على شركات ومنظمات وجمعيات لدعم نشر الشـذوذ والتحول الجنسي، ومنهم من أنشأ مؤسسات حقوقية شعارها « حقوق الشواذ والتحول الجنسي»، كما أنها بدأت تستثمر مئات الملايـين لتغيير برامج التعليم والاعـلام والقوانين، لكنهم يحصلون عـلى إضعاف الأموال من خلال اسـتعباد البشر للجنس وتحويلهم لأدوات شـهوانية. يمكن الإشـارة هنا لبعض الأسـماء التي لها دور أسـاسي في الترويج: جينيفر بريتزكر (ذكر متحول جنسـيًا)؛ جورج سوروس (أحد

أكبر المتحكمين في اقتصادات العالم)، مارتين روثبلات (ذكر متحول جنسياً)؛ تيم جيل (شاذ)؛ دروموند بايك، وارين وبيتر بافيت؛ جون ستـرايكر (شـاذ)؛ مارك بونهام (شـاذ)؛ وريك ويلاند (شـاذ متوفى لا يزال عمله الخيري موجَّهًا نحو مجتمع الميم). كل هذه الأسماء المذكورة تمول بشكل مباشر أو غير مباشر، جماعات الضغط ومنظمات المتحولين جنسياً من خلال منظماتهم الخاصـة، بما في ذلـك الشركات. ومن اللافت أنَّ كلَّ الاسـتراتيجيات التـي تعتمد عليها هذه المؤسسـات تركّز عملها الأساسي على دعم مسالة الشـذوذ وانتشار ثقافة التحول الجنسي نظرًا إلى أهميتها كسـوق جديد يمكن الاعتماد عليه وتفعيله بكل الوسـائل. **(Who are the Rich, White Men institutionalizing transgender Ideology? The Federalist,2018).**

3. قوانين الشذوذ الجنسي أداة تنفيذ لمشاريع الاقتصاد الرأسمالي المتوحش:

تظهر الجهات الداعمة وبعض جماعات الضغط المسـاهمة في نشر ثقافة الشذوذ الجنسي، والتحـول الجنسي عبرإجـراء العمليات الجراحية وتنـاول الأدوية الهرمونيـة، كأكثر الجهات المسـتفيدة من هذا الاسـتثمار، حيث تشـكّل المسـاهمة فيه مليارات الدولارات، وهذا دليل إضـافي عـلى أنّ هذه الجهات المتنفـذة حريصة كل الحـرص على نشر هذا الوبـاء العالمي بقطع النظر عن أي ضوابط أخلاقية أو إنسـانية، فقط لأنه اقتصاد جديد، واستثمار جديد مربح من وجهـة نظرهم. وفقًا لموقع Grandview research بلغت قيمة حجم سـوق جراحة تغيير الجنس في الولايات المتحدة 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2021، ومن المتوقع أن يتوسـع بمعدل نمو سنوي مركب ليبلغ 11.23٪ من عام 2022 إلى عام 2030.

إضافـة إلى ذلـك، تعـدُّ مانعـات سـنِّ البلـوغ Puberty blockers **(Mayo Clinic Staff, Puberty Blockers for Transgender and gender-diverse youth 2023)** من الأسواق المتناميـة الأخرى. تم إعداد ذراع الجراحة التجميلية للطب من أجل تحقيق الأرباح، بالإضافة إلى عمليات زرع الأعضاء، وخاصة عمليات زرع الرحم للرجال الذين يعرفون على أنهم نساء وقد يرغبون في الحمل في المستقبل.

(Allison Parshall, What are Puberty Blockers, and How they work? Scientific American,2023)

من منطلق هذا السـوق الجديد خرج مصطلح ما يُسـمَّى «بالاقتصاد الوردي»، وهو مصطلح لوصف القوة الشرائية للمجتمع من هؤلاء الأشـخاص الذين لا ينجبون بمحض إرادتهم، وقد يتزوج بعضهم لكنهم يتفقون مع شركائهم على البقاء بدون أبناء، وصولاً إلى فئة الشاذين جنسيًا أو المثليين والمتحولين وأشـباههم. يعد الاقتصاد الوردي ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسوقية أدَّت إلى العديد من التغييرات في مجالات مثل التسـويق والإعلان ونموذج الأعمال الخاص بالشركات. وبدأ الحديث عمَّا يُسـمَّى "الرأسـمالية الوردية"، لأنَّ هذا المفهوم يشير إلى دمج حركة المثليين والشواذ في الديناميكيات الرأسمالية، وهو مصطلح يستخدم بشكل حاسم لأنه يعني ضمناً تسـويق هذا المجتمع وخطابه، ويحدد البوابة الاقتصادية. **(Lorenzo Yeh, Pink Capitalism Perspectives and implications for cultural Management, p4.).** لقد أصبح المال الوردي أكثر قوة ؛حيث يكتسـب مجتمع الميم قبولاً أكبر في المجتمع، لهذا السـبب تنضمُّ المزيد والمزيد من الشركات إلى الاتجاه المتمثل في توسـيع عروضها، وإنشاء منتجـات وخدمات متخصصة لتلبية احتياجات القطاع والاسـتفادة من قوتهـم الشرائية. وفقًا للبيانات التي جمعتها Forbes في عام 2017،

(John Scheider and David Auten, Companies with LGBTQ inclusive Ads Can Increase Ales By 40%, And here`s Why 2018.). أنتجـت النقود الوردية 65000 مليون دولار في الاسـتهلاك فقط في المكسيك. في العام نفسه، في الولايات المتحدة قُدرت السـوق الوردية بـ 917 ألف مليون دولار، وفي عـام 2018 كانت أعلى من ألف مليون دولار. ووفقًا لشركة الاستشـارات LGBT Capital في عـام 2018، نقلت هذه المجموعة حوالي 3.6 مليـار دولار في العالم، وهو رقم يمكن أن يعادل الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا، في الواقع تشير التقديرات إلى أنه إذا كان المجتمع الوردي بلدًا، فسيكون خامس أكبر اقتصاد في العالم.

ضمنيًـا أصبح سـوق الأدويـة الهرمونية، وتطور عيـادات الجراحة المتخصصـة في عمليات التحول الجنسي، وشركات التأمين الصحي، والعيادات والمستشفيات المتخصصة في الجراحة التجميليـة من جهة، كما طاقة الاسـتهلاك والاسـتثمار في مجتمع الميم ومـن خلاله من جهة أخرى، مسـألة متطورة ونشـطة جداً، إلى درجة أنَّ العديد من الشركات والمؤسسـات الدولية والعاملة في مجال الخدمات والاتصالات والتكنولوجيا مثل آبل، ميكروسوفت، أمازون،اينتال،

أي بي أم، دال، باي بال وغيرها قررت الدخول في هذه السوق نظرًا إلى فرص التسويق والبيع المرتفعة المُصنفة عالميًا. كما انتقل الترويج لثقافة الشذوذ الجنسي من مجرد ظاهرة اجتماعية إلى اقتصاد متكامل الأطراف، بل أصبح جزءاً أساسياً من رأسمالية متوحشة لا علاقة لها بالقيم والأخلاق ولا تمتلك ضوابط إلاَّ ما يقرر من أجل إدارة السوق واحتوائه وتحقيق أكبر قدر من الأرباح ولو على حساب القيم الإنسانية. من اللافت أن الجماعات الداعمة لهذا الاستثمار تساندها العديد من القوى وصُناع القرار السياسي في العالم، فمع وصول الرئيس الأمريكي جون بايدن إلى السلطة مثلاً، بدأت حركة الترويج لثقافة الشذوذ ونشاطها الاقتصادي المتكامل أكثر قوة، فقد التزم بأن يكون بطلاً لأفراد مجتمع الميم كل يوم في البيت الأبيض، فمن حماية الأشخاص الشواذ والمتحولين جنسيًا من التمييز إلى معالجة وباء العنف ضدهم ومواجهة حملات التحريض عليهم، إلى ضمان مستقبل آمن لشباب LGBTQ +.و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أعلن في 20 نوفمبر 2021 وهو يوم تكريم ذكرى المتحولين جنسيًا في البيت الأبيض، من ضحايا العنف القاتل قائلاً» فقد ما لا يقل عن 46 شخصًا من المتحولين جنسيًا حياتهم هذا العام وحده، انّ المتحولين جنسياً هم من أشجع الأمريكيين الذين أعرفهم. لكن لا ينبغي لأي شخص أن يكون شجاعًا فقط لكي ينعم بالعيش بأمان وكرامة». **(مذكرة بشأن النهوض بحقوق الإنسان من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي، والمتحولين جنسيًا، والعابرين للجنس في جميع أنحاء العالم، البيت الأبيض، 4 فبراير 2021.)**.

■ المطلب الثاني: مخاطر قوانين الشذوذ الجنسي على الجاليات المُسلمة في الغرب:

تظهر هذه المخاطر في تدريس المثلية الجنسية في المدارس: التجنيد المثلي للأطفال (1)، في الترويج الإعلامي لثقافة الشذوذ (2)، في البُنى الاجتماعية والثقافية (3)، في الصحة، بين الترويج لأدوية إيقاف سنِّ البلوغ الهرمونية والشذوذ الجنسي الفعلي، وفي الصحة النفسية (4).

1. مخاطر تدريس المثلية الجنسية في المدارس: التجنيد المثلي للأطفال:

العديدُ من الدول الغربية سواء في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) أو

بريطانيا أو الدول الأوروبية بدأت منذ سنوات تتبنَّى جملةً من القوانين والإجراءات التي تهدف إلى النشر والترويج لثقافة الشـذوذ الجنسي في المدارس والحضانات كجزء من مشروع أكبر، يسعى إلى جعل هذه الثقافة مقبولة من قبل أطياف عمرية مختلفة، ولتمرير أجنـدات ثقافيـة متناقضة مع كل القيم والمبادئ التي طالمـا كان يتغنى بها الغرب. إنها ثقافة جديدة هدفها التجنيد المثلي للأطفال. في كندا مثلاً، يُذكر أنه خلال يونيو/حزيران من كل عام تقيم المدارس الكندية أنشطة داعمة للمثلية الجنسية، (إسراء حسين، تدريس الثقافة الجنسية بكندا جدل مستمر، أوتاوا 2016.) بدعوى احترام الاختيارات الجندرية، وهو الإجراء التي تعده العديد المنظمات المدنية الإسلامية والمسيحية مساسًا بالحقوق الأساسـية التي يصونها الدسـتور الكندي. كذلك في بريطانيا، حيث اتسع نطاق الجدل أيضًا بسـبب هذه الدروس في المرحلة الابتدائية وذلك مع صدور توجيه حكومي حول منهـج جديد هو تدريس «العلاقات»، ومن ضمنها العلاقات المثلية، بشـكل إلزامي في كل مدارس بريطانيا الابتدائية اعتبارًا من سبتمبر/أيلول 2020.

Statutory guidance Relationship education (RSE) and Health education, 25 June 2019)

تُسـبب هذه الإجراءات معانـاة كبيرة للجاليات العربية والمسـلمة، ومخاوف من تغيرُّ القيم والعادات السـلوكية والاجتماعية والنفسية لدى أبنائها، إثر تغيير سياسات التعليم في بريطانيـا. أمَّا في الولايات المتحدة الأمريكية، فتعتبر الجاليات الإسـلامية هناك، أن الدورات التعليمية الجنسـية للأطفال تشجع على السلوكيات الجنسية التي تتعارض مع قيمهم الدينية وأخلاقهم، وهم يطالبون بالحق في انسـحاب أطفالهم من هذه الدورات. ولأنهـم يؤمنون بقيم حريـة التعبير وحرية المعتقـد والحريات الشـخصية، ويحاولون الضغـط باتجاه حق أُسرهـم في توجيه أطفالهم، وأنه ينبغي للمـدارس ألاَّ تفرض الآراء الجنسية على الأطفال بدون موافقة الآباء.

America`s Sex Education How we are Failing Our Students, September (18,2017)

يبـدو أنَّ هـذا الموقف لاقى قبولاً مـن الكثير من الأمريكيين المسـيحيين المحافظين الذين يؤيدون المطلب ويعدُّون إنَّ ما يحصل الآن من هسـتيريا الترويج لثقافة الشـذوذ

بهذا المستوى يُهدد ليس فقط أطفالهم، بل البنية الأسرية والاجتماعية برمّتها. أمَّا في أوروبا، وأمام هستيريا الترويج لثقافة الشذوذ الجنسي من جهة، وفرض مادة التربية الجنسية في المدارس من جهة أخرى، تعيش العديد من الدول الأوروبية جدلاً واسعًا بين مؤيد ومعارض للفكرة. وأمام هذا الوضع تزداد المخاوف لدى الجاليات العربية والإسلامية المقيمة في هذه الدول على مستقبل أطفالها، خاصة وأنها تواجه جملة من القوانين والإجراءات التعسفية في حالة رفضها لتلقي أبنائها لهذه الدروس المفروضة رسميًا من قبل الحكومات. ففي فرنسا مثلاً، وأمام هذه المحاولات للترويج، رفعت منظمات حقوقية دعاوى قضائية ضد الحكومة الفرنسية بسبب مزاعم أن المدراس لا تطبق القانون الذي يلزمها بإعطاء التلاميذ 3 دروس على الأقل سنوياً في مجال التربية الجنسية. يدرك أهالي الطلبة والمراهقين خطورة ذلك، خاصة عندما يكتشفون أن من يروُّج لهذه الثقافة هي جهات مدعومة رسميًا من لوبيات المال والسياسة. في ألمانيا أيضا، يجد بعض أولياء أمور التلاميذ من الجاليات العربية والاسلامية صعوبة في تقبل حقيقة أن أبنائهم يتلقون دروسًا في التربية الجنسية في المدارس ويعدُّون ذلك منافيًا لثقافتهم، حيث تؤرق مادة التربية الجنسية مضاجع العائلات المسلمة، وتعدّ بالنسبة إليهم صدمة ثقافية، ويرون في إجبارية تقديمها إلى الأطفال أمرًا مبالغًا فيه، فهو لا يتناسب مع أعمار الطلاب ولا يتطابق مع ثقافتهم. **(Sexuality Education in the WHO European Region, IPPF,2018.)**

2. مخاطر الترويج الإعلامي لثقافة الشذوذ الجنسي:

بالتأكيد إن الجاليات المسلمة في الغرب تدرك تمامًا مدى أهمية وخطورة عصر الرقمنة والعولمة الرقمية والإعلام الرقمي، وتأثيراته المباشرة على وعي وإدراك الناشئة المسلمة التي تعيش في دول الغرب ولديها إمكانات مفتوحة أكثر لاستخدام هذه الأدوات الجديدة بكل تفاصيلها. **(أمنية خيري، العرب يواجهون مجتمع المي في العصر الرقمي، اندبندنت العربية، 2022.)** لكنهم يدركون أيضًا أنه على الرغم من أهميتها وربما ضروريتها في المجتمعات التكنولوجية إلاَّ أن لديها تأثيرات سلبية عديدة، يكفي القول إنها تساهم اليوم

وبشـكل كبير وفعَّال في النشر والترويج لثقافة الشذوذ الجنسي في العديد من الساحات والمنصات. فمن الطرق الفعّالة والأكثر تأثيراً لمخاطبة حواس الشـخص وترسيخ الفكرة هو الإعلام والأعمال السـمعية البصرية كالمسلسلات والأفلام الكارتونية وحتى البرامج السياسـية وخاصة برامج التوك شـوو. فالتركيز عليهم، ومشـاهدتهم في أكثر من مناسبة سيجعل المتلقي (المستهدف) يعتقد أن الشذوذ الجنسي أصبح شيئاً عادياً وظاهرة يمكن التعايش معها بشـكل طبيعي، وأنه حرية شـخصية. وهذا ما يمكن تسـميته بالبروباغندا الناجحـة. والأخطـر في الأمـر أنه بعـد نجاحهم في غـرس الفكرة لدى الشـباب، الآن يتوجهون إلى المراهقين والأطفال خصوصاً الذين هم في مرحلة يصدقون فيها أي شيء.

تعاني الأسر المسـلمة التي تعيش في الغرب من مشـكلة الاندمـاج أحيانًا، إضافة إلى مشـكلة الاحتواء لأبنائها أحيانًا أخرى. ويبدو أنه أمام هذا الغزو الثقافي المشوه سيكون مـن الصعب على هـذه الأسر أن تحمي أطفالها خصوصًا من عـالم الصورة الذي يؤثر في الوعي والإدراك لديهم بشـكل مباشر وسريع. تجدُ الأسر المسلمة في الغرب نفسها اليوم، أمام كمٍّ هائلٍ من الرسـائل الضمنية بشأن تغيير مفاهيم التربية المنضبطة في أفلام الكارتـون التـي يتعرض لها الأطفال يوميا بطريقة مدروسـة وممنهجـة، وفي ظل غياب تام للرقابة، تبدو الخطة بسـيطة، جعل الطفل يعتاد على هذه الأفكار والمشـاهد فتصبح مألوفة لديه، وعندما يكبر يتقبّلها بسـهولة بـل ويقلدها، فهي مرتبطة بأهم فترات تكوينه العقـلي وأفضل أيام ذكرياته. بما إننا نتحـدث عن لعبة الإعلام وتأثير الصورة والخطاب الإعلامي، فلابد ان نشـيرَ إلى أن مهمة المروجين لهذه الظاهرة ليست في جعلها مقبولة وطبيعيـة، وإعطاء المنتمين إليهـا هوية مقبولة اجتماعيًا، وبالتـالي تجاوز الجدل حول إشـكاليتها واسـبابها النفسـية والاجتماعية، وما يمكن أن تُحدثه من خلل على مستوى الوعي الجمعي إذا ما قوبلت هذه الظاهرة الشـاذة بشـكل طبيعي وعادي. لكن الأهم، هو ما يمكن أن تُشـكّله من رافد أسـاسي لحرب ناعمة تقودها جهات تمويل ومنظمات تعمل ليل نهار على اختراق البيئات الاجتماعية، وضرب السـلم الاجتماعي، إضافة إلى ما يمكن أن تحدثه من حالة إرباك وتشويه في الثقافة والمعتقدات والأعراف.

إنَّ الأخطرَ في الموضوع، ليس في طرح الظاهرة إعلاميًا وتسـليط الضوء عليها بشـكل

مبـاشر، -فقد يكون ذلك مقبولاً إن طرحت للمعالجة مرفقـة بحلول لكيفية احتواء هذه الظاهرة اجتماعياً وإنسـانيًا-، إنما في جعلها أداة فاعلة لضرب القيم والأسـس الأخلاقية والدينيـة للمجتمعـات خاصـة المحافظة منها، بتمرير رسـائل مشـوهة حـول الحرية الشـخصية، وحرية الضمير، وحقوق الإنسـان. إضافة إلى جعلها غطـاءً وبعنوان مدني مفتعل، لتوجيه السياسـات العامة والتأثير على الخيارات المجتمعية حتى لو كانت هذه المجتمعات متطورة وحداثية كما يفضل البعض تسميتها.

3. المخاطر الاجتماعية والثقافية:

تعيـشُ الجاليـات العربيـة والإسـلامية في الغـرب أزمات كثـيرة منها ثقافـة التغريب والاضطراب في الهوية الفكرية والثقافية، وفقدان الارتباك بالأصول والتاريخ، والاندماج اللامتناهـي في الثقافـة الغربية التي تفقـد البعض انتماءه وعقيدته وثقافتـه، لتجعلَ منه تابعًا لثقافة غربية باسـم المواطنة والمدنية والجنسية وأرض النشأة وغيرها من الأسباب. **(آلاسـتير بونيت، فكـرة الغرب: الثقافة والسياسـة والتاريخ، ص6)**. أمـام هذه الأزمات والتعقيدات ظهرت ثقافة الشـذوذ الجنسي لتزيدَ الأمـور تعقيدًا، فهي ظاهرة منتشرة في جميع المجتمعات الغربية، والشـذوذ الجنسي أمر مرفوض لأنه وبلا شـك سوف يكون سـبباً في انهيـار البشرية بالكامل، والادعـاءات حول الحرية الشـخصية للمثلية كاذبة، لأنه لا وجود للحرية المطلقة خاصة وأن هذا السـلوك يُدمِّر المجتمع ويكون سـبباً في مشـكلات عديدة. بالإضافة إلى ذلك تسبب المثلية الجنسية والشذوذ أضراراً اجتماعيةً كبيرة، فهـي تُحدث خللاً في توازن المنظومة الأسرية التي وجدت منذ بدء الخلق. كما أنها تضرب السـلم الاجتماعي من خلال الأفعال الجنسـية المنحرفة التي يفعلها المثلي لسـدِّ رغباته الجنسـية، حيث نجدُ بعضَ الأشخاص المثليين يسـتغلون الأطفال جنسيًا بسـبب الأهواء الجنسية الشـاذة، والمتاجرة الجنسـية بالأطفال. وبالتالي أضرار المثلية الجنسية والشذوذ على المجتمع قد تكون سبباً في انتشار الفوضى، والجريمة الأخلاقية التي تجعلنا في عالم تسوده الرغبة الجنسية المنحرفة ولا وجود للفطرة السليمة، وبمرور الوقت هذا الأمر سـيصبح سبباً في انهيار البشرية بالكامل، بالتأكيد إن الجاليات العربية

والإسـلامية أكثر من يعاني من هذه الأوضاع، خاصة وأنها أصبحت متفشـية في الغرب ومنتشرة بشكل كبير، ولم تعد مرتبطة فقط بفئة أو جماعة معينة.

4. المخاطر الصحية: بين الترويج لأدوية إيقاف سنِّ البلوغ الهرمونية والشذوذ الجنسي الفعلي:
طبعًا إلى جانب ضرب الفطرة البشرية الطبيعية التي خلق عليها الإنسـان، يكمن الخطر هنا في تجارة الأدوية الهرمونية أو ما يُسـمَّى ب Puberty Blockers أي حاصرات البلوغ او مانعـات البلوغ، التي تجتاح الأسـواق العالمية اليوم. ويبدو أن التنوع الجسـدي هو القضية الأساسـية، وليس اضطراب الهوية الجنسـية. ويبدو أكثر أن الهدف الأساسي هو إلغاء ارتباط الناس ببيولوجيتهم عن طريق تشـويه الفطرة التي خلقوا عليها، لتطبيع تغيير البيولوجيـا البشريـة. إن إضفاء الطابع المؤسـسي على إيديولوجية المتحولين جنسـياً، ونشر ثقافة الشذوذ، يفعل ذلك بالضبط. ويتم الترويج لهذه الإيديولوجية على أنها قضية حقوق مدنية من قبل رجال أثرياء، يتمتعون بنفوذ هائل والذين سيسـتفيدون شخصيًا من أنشطتهم السياسية.

عـلى الرغم من أنّ العديد من الدراسـات في الغرب أثبتت خطـورة تناول هذه الأدوية الهرمونية وتداعياتها على الجسم والعقل، إلّا أنَّ المروجين من أصحاب شركات الأدوية والمستثمرين لا يزالوا يُصرون على نشرها، بل وفرض قوانين وإجراءات لتفعيل استخدامها أكثر عبر سياسـة دعاية نشطة في سـوق الأدوية للتأثير على الأطفال وخاصة المراهقين. فمثلاً توصَّلت دراسـة صادرة عـن British Medical Journal إلى أن حاصرات البلوغ لا تُخفـف من الأفكار السـلبية لـدى الأطفال الذين يعانون من خلل جنسي. وأشـارت الدراسـة إلى أنّ حاصرات البلوغ المستخدمة لعلاج الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و15 عامًا، والذين يعانون من خلل جنسي شديد ومستمر (gender dysphoria) بين الجنسـين لم يكن لها تأثير كبير على وظائفهم النفسـية أو أفكار إيـذاء النفس أو صورة الجسد. ومع ذلك، كما هو متوقع، عانى الأطفال من انخفاض في النمو في الطول وقوة العظام بحلول الوقت الذي انتهوا فيه من العلاج في سـن 16. **(Clare Dyer, Puberty blockers do not alleviate negative thoughts in children with gender**

dysphoria, finds study, The BMJ, 2021.)

ظهرت النتائجُ، من دراسة أُجريت على 44 طفلاً عولجوا من قبل خدمة تنمية الهوية الجنسانية (GIDS) التي تديرها مؤسسة **Tavistock and Portman NHS Foundation Trust** في لندن[1].

إنَّ أضرارَ المثلية الجنسية والشذوذ لا تقتصرُ فقط على الصحة الجسدية والمجتمع، بل هناك أضرار نفسية كشفت عنها البحوث الطبية التي أجريت حول الوضع النفسي للمثليين الجنسيين، وكانت النتيجة أن المثليين والشواذ هم الأكثر عرضة للإصابة بالاكتئاب، والنزعة الانتحارية وخاصة بين الشباب. بالإضافة إلى ذلك تزداد الأضرار النفسية للمثليين والشاذين بمرور الوقت، حيث إنهم يشعرون بالاغتراب النفسي وعدم الاتزان، وبالتقدم في العمر يكونون عرضة للإدمان، وتعاطي المخدرات والمسكرات التي تنتهي بنتيجة وخيمة. (أشرف محمد أحمد علي، الاغتراب النفسي وعلاقته بالاتزان النفسي لدى ممارسي المثلية الجنسية، 28 ص).

المبحث الثاني: سبل مواجهة سياسة الإخضاع والضغط على الجاليات المسلمة في الغرب:

تدفع المخاطر المترتبة عن انتشار ثقافة الشذوذ الجنسي والترويج لها في الغرب الجاليات المسلمة إلى ضرورة اتخاذ مسارات مختلفة للدفاع عن المكتسبات الإنسانية والحقوقية والتي تمنح هذه الجاليات كغيرها من الشعوب الحق في الدفاع عن خصوصيتها الدينية والثقافية وذلك من خلال تفعيل المواجهة القانونية وفقًا للآليات والإجراءات القانونية المتاحة في الدول التي يعيشون فيها وعلى أرضها **(مطلب أول)**، والثانية المواجهة السياسية والاجتماعية

1 - على مدار 100 عام، جسدت عيادات تافيستوك وبورتمان طريقة مميزة للتفكير وفهم الاضطرابات العقلية والصحة العقلية والرفاهية العاطفية. من خلال العمل مع الأطفال والعائلات والبالغين، الجمع بين النظرية والممارسة التحليلية النفسية والديناميكية النفسية والنظامية وغيرها من الأساليب وتسعى إلى فهم جوانب اللاواعي والواعي من تجربة الشخص وعلاقاته وسياقه الاجتماعي. وتقدم هذه العيادات خدمات سريرية عالية الجودة، وتوفير التدريب والتعليم والبحث والاستشارات التنظيمية. https://tavistockandportman.nhs.uk/

والإعلامية في محاولة لبناء جدار صدٍّ يحمي أبناء الجاليات من الانزلاق في متاهات الشـذوذ والانحراف(**المطلب الثاني**).

■ **المطلب الأول**: **تفعيل المواجهة القانونية بالدفاع عن الثوابت**:

هذا الإطار سنتطرق إلى آليات الدفاع القانونية الأوروبية (1)، ثم نتعرض لسبل المواجهة عبر الدساتير والقوانين والدساتير الأمريكية والأسترالية (2).

1. آليات الدفاع: عبر الدستور الأوروبي والاتفاقيات الأوروبية:

بدايـة ووفقًا للاعتبارات السياسـية والقانونية والاجتماعية تعدُّ هذه الجاليات المسـلمة جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي للدول الغربية التي يعيشون فيها. وبالتالي من الضروري التأكيد على أن هـذه الجاليات هي ملزمة وفقًا للقوانين والتشريعات والإجراءات بتقبُّل السياسـات والخيارات التي تفرضها الأنظمة القانونية وحكومات هذه الدول، بحكم المواطنة والجنسـية. لكن بالمقابل، من حق هذه الجاليات الاستفادة من ترسانة القوانين واللوائح والإجراءات المعتمدة في الدول التي يقيمـون على أراضيها، وبالتالي بإمكانهم اسـتخدام هذه الآليات للدفـاع عن خياراتهم وحرياتهم الشـخصية وفقًـا للقوانـين الوضعية التـي تتيح لهم فرصة التمسُّـك بالحقوق خاصـة فيما يتعلق بالخصوصية والحريات.

لابـد من إلقاء نظرة على أهـمِّ هذه المبادئ والحقوق والحريات العامة الواردة في الدسـاتير الغربية والمدرجة عمليًا في قوانينها المدنية: فمثلاً دسـتور الاتحاد الأوروبي (معاهدة لشـبونة) وهو وثيقة تحمل جملة من المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية المدرجة في كل دساتير الدول الأوروبية، تنصُّ مادتها 3 على جملة من القيم والمبادئ التي تتعلق بحفظ كرامة الإنسـان التي يجـب أن تكون مصونة، كما يجب احترامها وحمايتها، وتشـكل أسـاس الحقوق الأساسـية. إضافـة إلى مبادئ الحرية، حيث يحمي ميثاق الاتحاد الأوروبي الحقوق الأساسـية والحريات الفردية، مثل الخصوصية وحرية الفكر والدين والتجمع والتعبير والمعلومات. من هذا المنطلق القانوني الصرف، بإمكان الجاليات المسـلمة في الغـرب ووفقًا للقوانين واللوائح المدرجة في الأنظمة القانونية الأوروبية، اللجوء إلى القضاء في تلك الدول للمطالبة بضرورة احترام الحقوق

الأساسية والحريات الشخصية المرتبطة بالخصوصية الثقافية والدينية، وعدم فرض ثقافة الشذوذ في المدارس والحضانات الإسلامية، واحترام ثقافة الاختلاف المدرجة في القوانين ذاتها.

2. سُبل المواجهة عبر: دساتير وقوانين دول أمريكا الشمالية واستراليا:

في الولايات المتحدة الأمريكية ووفقًا للدستور الأمريكي: كل إنسان له الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه. كل الأشخاص متساوون أمام القانون، ولهم الحقوق والواجبات الثابتة في «وثيقة الحقوق» دون تمييز بسبب السلالة أو الجنس أو اللغة أو العقيدة أو أي عامل آخر. من هذا المنطلق القانوني الصرف، من حق الجاليات المسلمة المقيمة في الولايات المتحدة والمنتشرة في ولايات أمريكية كثيرة، وفقا للدستور الأمريكي ووثيقة الحقوق المدرجة فيه اللجوء الى العدالة (القضاء) للمطالبة بحماية حرية العبادة الدينية، والحقوق الثقافية. إضافة الى إمكانية رفع عرائض للحكومة للتنديد بالإجراءات الحكومية المتعلقة بأدراج ثقافة الشذوذ الجنسي في المدارس وفرضها كسياسة تعليمية على كل المواطنين الأمريكيين مسلمين ومسيحيين. فمع تطور حركة زواج المثليين، عارضت العديد من المنظمات الوطنية الأمريكية هذه الحركة، وبإمكان الجاليات المسلمة ومن خلال الجمعيات والمنظمات الإسلامية التواصل مع هذه المؤسسات والتفاوض معها لتشكيل لوبي ضغط على الإدارة الامريكية وعلى الحكومات الفيديرالية الداعمة لمشروع نشر ثقافة الشذوذ والتحول الجنسي لحثها على التراجع عن قراراتها المفروضة وترك المسالة اختيارية بناء على ما تؤمن به هذه الأطراف من حريات.

(Henry Berg-Brousseau, 200+ Major US. Companies oppose Anti- LGBTQ+ state legislation,2022).

في استراليا: بين عامي 1975 و1977، ألغت الولايات والأقاليم الأسترالية تدريجيا القوانين المجرمة للمثلية الجنسية

(Barry York,40th Anniversary of decriminalization of Homosexuality, 2015.)

كما قننت زواج المثليين في 9 ديسمبر عام 2017. **(Australian Government, Attorney-General`s Department, Marriage equality in Australia,2017).**

وبدأت الولايات والأقاليم بمنح فوائد الشراكة المحلية والاعتراف القانوني بالعلاقات المثلية،

مـع اعتراف القانون الاتحادي بالـشركاء المثليين منذ عام 2009 كعلاقات بحكم الأمر الواقع. تختلف الجماعات الدينية الأسـترالية بشـكل كبير في مواقفها الرسـمية تجاه حقوق المثليين والشواذ، بما في ذلك تقنين زواج المثليين. ويعارض الاتحاد الأسترالي للمجالس الإسلامية، وهي هيئة شـاملة للمنظمات الإسـلامية، بشدة إزالة التمييز ضد الأزواج والشركاء المثليين في القانون الفيدرالي، مطالبًا التمسُّـك بالحقوق المرتبطة بالحرية الدينية والاعتماد على القوانين والإجراءات التي تؤكد هذه الحقوق لمواجهة سياسـة فرض ثقافة الشذوذ الجنسي تحت إطار الاعتراف والحق في الاختلاف، وقد سبق وانضم الاتحاد إلى مجموعات مسيحية في أستراليا كانت تطالب بإجراء استفتاء شعبي حول إمكانية قبول زواج المثليين من عدمه ممَّا خلق جدلاً واسـعاً على المسـتوى السـياسي والاجتماعي لايزال مفتوحًا إلى حدِّ الآن**(Heath Aston, Muslims join Christians on gay marriage referendum call,2015.).**

أمَّـا في كندا، فيكفل ويحمي القانـون الكندي حقوق المثليين والمثليـات ومزدوجي التوجُّه الجنـسي والمتحولين جنسـيًا كغيرهم من الكنديـين نتيجة عدة قرارات صـدرت عملاً بالفقرة 15 مـن الميثـاق الكندي للحقوق والحريات[1] التي أضيفت إلى الدسـتور الكندي عام 1982، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1985. بالمقابل، من الممكن للجاليات الإسلامية الكندية الاعتماد على جملة من القوانين والتشريعات المرتبطة بميثاق الحقوق والحريات الكندي، والتي تشـير في العديـد مـن المواد إلى جملة من الحقـوق التي يمكن تقديمها كحجـج قانونية للدفاع عن الخصوصية الثقافية والدينية في مواجهة سياسة نشر الشذوذ الجنسي وفرضه اجتماعيًا في كندا. إضافة إلى ذلك، وفي إطار سياسـة بعض المؤسسـات التعليمية الكندية التي تعمل على فرض هذه الثقافة المنحرفة على الأطفال (بما في ذلك أبناء الجاليات الإسلامية)، وحثّهم على الذهاب باتجـاه التحويـل الجنسي، أصدر مجلس العمـوم الكندي قانونًا يمنع هذه الممارسـة ويعدها جريمة، على الرغم من اعترافـه بالمثليين والمثليات ووضعه لجملة من القوانين لحمايتهم من

1 يشرح دليل الميثاق الكندي للحقوق والحريات (الميثاق) وأهميته في الحياة اليومية للكنديين. ينشر الميثاق باسم قانون الدستور الكندي لعام 1982.للمزيد من البحث يمكن الاطلاع على الموقع:
https://www.canada.ca/en/canadian-heritage/services/how-rights-protected/guide-canadian-charter-rights-freedoms.html

التمييز والكراهية الاجتماعية والاعتراف بهم كمواطنين كنديين يتمتعون بكل الحقوق.
(Pride and Joy Foundation, LGBTQ issues in Canadian schools, 2020).

■ المطلب الثاني: المواجهة السياسية والاجتماعية:

من الطبيعي وفقًا لمقتضيات هذه الظاهرة المنتشرة والمدعومة بكل الوسائل في دول العالم، أن تعمل الجاليات المسلمة على البحث عن سبل مواجهة سياسية واجتماعية وإعلامية أكثر فاعلية وتأثير للحدِّ من الاختراقات الحاصلة داخل محيط هذه الجاليات وخاصة الأُسر المحافظة منه (1)، والتعويل على التحصين الاجتماعي ونشر الوعي لدى أبناء الجاليات المسلمة (2).

1. تكوين جماعات ضغط سياسية واجتماعية والاعتماد على أدوات الضغط الإعلامية:

استقرت الحكومات الغربية على تقنين الشذوذ الجنسي وفرض احترام فاعليه، وإدراج أي إنكار له أو تنديد به تحت بند جرائم الكراهية والتمييز. وهذا التحويل لأمر شاذ أو استثنائي وجعله طبيعيًا ومعترف به كحق مشروع ومعاقبة مُنكريه يؤثر بصورة سلبية وكارثية في مفاهيم كثيرة تتعلق بهذا الشأن، كمفهوم الزواج والأمومة والأسرة، ويعد أيضًا فرضًا بالقوة لرأي أقلية على أغلبية الشعوب المختلفة بما تبقَّى لديها من فطرة سليمة، بما فيها الغرب نفسه، في ازدواج للمعايير واضح، تلك المعايير التي تتعلق بالديمقراطية وخيار الأغلبية. حتى الاستفتاءات التي جرت في بعض البلدان حول تقنين زواج الشواذ على سبيل المثال، حدثت قبلها حملات إعلامية واسعة صوَّرت من يرون في الشذوذ الجنسي تدميراً للمجتمع على أنهم رجعيون ويتصفون بالكراهية والتمييز على أساس الميول الجنسية. وقد قننت أوضاع الشواذ وأصبحت «حقوقهم» خطًّا أحمر في الغرب بسبب رؤية الأنظمة الغربية للإنسان نفسه، تلك الرؤية المادية الأنانية لمفاهيم الحرية والمنفعة والملذة، ممَّا يجعل الفرد مُتمحوراً حول نفسه فقط بأنانية مُفرطة، ومقبلاً على ما يُشجع احتياجاتها، بغض النظر عن مصلحة الأسرة والمجتمع، وبلا اهتمام ببقاء الجنس البشري الذي يكفله الزواج الطبيعي التقليدي، وبلا مراعاة للدين والفطرة والقيم. وقد بدأت الحركة الواسعة من تقنين وضع الشواذ بالحركة

النسـوية الواسـعة التي سـادت أمريكا وأوروبا، والتي قد بدأت بالمناداة بالحقوق المشروعة للمرأة ولكنها تحوَّلت إلى الغلو والمناداة بمطالب غريبة، كإباحة الشـذوذ، والمساواة المطلقة بين المرأة والرجل في كل شيء بما فيها الأمومة، وحق التعرِّي بحجة أنَّ جسد المرأة ليس عيبًا لتغطيتـه، وفي حق تحديد النوع ذكـر أم أنثى، وغير ذلك من المطالب التي تزداد يومًا بعد يوم مـمَّا ينذر بفناء المجتمعات. وبما أنَّ الغربَ وعلى رأسـه الولايات المتحدة الامريكية يسـعى حثيثا لعولمة نموذجه الثقافي والاجتماعي والاستهلاكي، فقد أتت رياح الشذوذ الجنسي على المجتمعات الاسـلامية، والاهم من ذلك على الجاليات الإسلامية في الغرب، وبرزت أصوات تطالب بحقوق من يُسمون «المثليين»، تحت شعار الحرية والحق في التعبير، ومكافحة التمييز والكراهيـة، وبدأت منظمات المجتمع المدني في الغرب تعمـل على المطالبة بهذه الحقوق. هذه المنظمات التي تتلقى الدعم من جهات نافذة في الغرب (سياسية وغيرها) بهدف الترويج لثقافة الشـذوذ وتعميمها وجعلهـا معيارًا للحريـة.**(Gender is where the feminist and LGBT movements meet, Here`s why? 2019.).**

اسـتخدمت الجهات الداعمة لنشر وترويج ثقافة الشـذوذ الجنـسي في المجتمعات الغربية العديد من الوسـائل الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي لتعميم الحضور والاعتراف بهذه المظاهـر الشـاذة واللعب عـلى الوعي الجمعي للنـاس وخلق حالة من التشـتت في التفكير والخيارات بين أوسـاط الأسر والعائلات المسـلمة خاصة المحافظة منها، ممَّا خلق حالة من الذعـر والخوف لديها، لأنها بدأت تستشـعر الخطر على أبنائهـا. وعليه، من الضروري وضع خطـط مواجهة واضحـة تعتمد على أدوات وآليـات فاعلة وسريعة الانتشـار، وقيادة حملات دعاية مضادة، وبروباغندا إعلامية واسعة في كل وسائل الإعلام، لكشف خطورة الترويج لثقافة الشـذوذ الجنسي، والجهـات الداعمة لها والتي تقف وراءها، إضافة إلى كشـف مخاطر هذه الظاهـرة عـلى كل المسـتويات. **(Scholars Strategy Network, How the media has helped change public views about Lesbian and Gay people,2018.).**

إنَّ أدوات الضغـط الإعلامية-خاصة إذا كانت منظمة وفاعلة- قـادرة على التأثير على الوعي الجمعـي وتوجيه الرأي العـام إلى إدراك مخاطر هذه الثقافة المنحرفة خاصة وأنها تسـتهدف الناشئة من الأطفال والمراهقين. بالتأكيد تحتاج هذه الأدوات الإعلامية إلى سياسات وتوجيهات

تكشــف مكامن الخطر في عرض الأفلام والبرامج التثقيفية التي تدعم انتشار الشذوذ الجنسي وتروج له. من هذا المنطلق من المهم استخدام كل الوسائل المتاحة في تكنولوجيا الاتصالات الرقمية لقربها من الفئات المستهدفة بحملات الوعي وسهولة استخدامها.

مــن هذا المنطلق، على الجاليات المســلمة المســتقرة في المجتمعات الغربيــة والتي تتمتع بالحقوق القانونية وعلى رأسها المواطنة إضافة إلى الحماية المجتمعية، أن تستخدم كل أدوات التأثير الممكنة لطرح المشــكلات المتعلقة بهذه الظاهرة وفق أجندات مدروســة وخطط عمل مشتركة مع العديد من الفئات الأخرى من غير المسلمين (أبناء الغرب) لتفعيل خطة المواجهة اعتمادًا على أدوات الضغط الإعلامية.

2. التحصين الاجتماعي ونشر الوعي لدى أبناء الجاليات المُسلمة:

تحمل صورة الإســلام والمســلمين في أوروبا صورة نمطية مُشوَّهة، وأهم ملامح هذه الصور النمطية صبغ الإســلام بصبغــة التخلُّف والعنف والتطرف. من هــذا المنطلق، تبدو التحديات كبيرة ومعقدة، فمســألة الدفاع عن الهويــة والخصوصية الثقافية والدينيــة في مجتمعات تنظر إلى الإســلام بنظرة التعالي والاتهــام، أمر صعب ومعقد، حيث يتطلب الأمــر من هذه الفئات المســتهدفة المزيــد من التحصــين لمجموعاتها البشريــة بالالتفاف حول الأســس والمبادئ الدينيــة العادلة والمتســامحة مع محيطها وبيئتها. كما هي مطالبة بالحــرص على تعليم أبنائها من الناشئة والمراهقين، أصول دينهم وقيمه الأخلاقية لتثبيت هويتهم الإسلامية وعدم السماح لهم بالانســلاخ والســقوط في التغريب المطلق من جهة، وتحصينهم بالقيم الثابتة والصحيحة لحمايتهــم مــن الانحــراف وتوابعــه الســيئة. **(Mohd Yasseen Gada, An Analysis of Islamophobia and the Anti-Islam Discourse: Common Themes, Parallel Narratives, and legitimate Apprehensions,2017, p60).**

بالتأكيد إنَّ الحفاظَ على الخصوصية الدينية والثقافية في المجتمعات الغربية، التي تستهدفها وتعدها نشــازًا وظواهر مُقلقة وغير مُلائمة مع طبيعتهــا كمجتمعات متطورة بمفهومها، فتعملُ على سلخ هذه الفئات من أصولها بادعاء التغريب، أمر معقد وصعب، خاصة وأنّ هذه الجاليات المســلمة تعمــل على التأقلم في بيئاتهــا الجديدة المتنوعة بكل أشــكالها، وتقبل الاختلافات

والتعايش والاندماج معها. لكن تبقى مسألة المحافظة على الخصوصية الدينية والثقافية مسألة صعبة-حتى وإن كانت متاحة في مجتمعات غربية تعترف بالتنوع العرقي والثقافي والإثني وتعدُّه مكسبًا لبنيتها الاجتماعية المتنوعة- كما أنها قد تصطدم بحواجز كثيرة تجعل من المحافظة عليها أكثر تعقيدًا، خاصة إذا ما ارتبطت بضوابط وقوانين مفروضة كقوانين الحماية والاعتراف بالشذوذ الجنسي التي تفرض احترامها والالتزام بها.

الخاتمة:

إنَّ خطورةَ الشذوذ الجنسي لا تكمن في وجوده بالدرجة الأولى، ولكن تكمن في محاولة فرض التجربة الغربية على الجاليات المسلمة المقيمة في الغرب، والضغط عليها للانصياع لتوابعها، مع خطورة شرعنتها من الناحية القانونية، متناسين نتائج انتشار هذه الظاهرة في الدول الغربية والآثار السلبية الخطيرة التي تركتها على مجتمعاتهم. من هنا فإن الواجب على المسلمين وغير المسلمين الرافضين لتعميم هذه الثقافة المنحرفة والمُروجين لها، التكاتف والعمل يداً واحدة من أجل محاربة هذا الشذوذ بشتى الوسائل الفردية والجماعية.

انّ المخاطر في ازدياد كبير، فتقبل ثقافة الشذوذ وسياسة التحول الجنسي أو ما يُسمَّى Transgender، والقول بأنّ المثلية الجنسية في حدِّ ذاتها ليست مشكلة تتعلق بالصحة العقلية، كما صرَّحَ الإجماع العلمي الذي أقرته منظمة الصحة العالمية، لا يهدد فقط المجتمعات الغربية، ولا حتى الجاليات المسلمة المقيمة في الغرب، إنما يمتد الآن وبشكل كبير إلى مجتمعات العالم الإسلامي، بل إنه يعمل على اختراقها تحت شعار حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والحريات، خاصة ما يُسمى بحرية الضمير التي أدرجت في العديد من دساتير الدول العربية، وحصل جدل واسع حولها، أكّد فيه العديد من المراقبين أن المقصود هنا هو المثليون جنسيًا الذين بدأوا يظهرون بشكل علني في بعض الدول العربية والإسلامية في إطار جمعيات أهلية ممولة من منظمات دولية، وبعض الدول المروجة لهذه الثقافة وعلى رأسها الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

أن تصبح ثقافة الشذوذ الجنسي، بشكلها الحالي مسألة عادية، وأن تنخرط جهات نافذة في العالم للترويج لها ودعمها وتمويلها، وإنشاء جمعيات ومنظمات بعناوين مختلفة لنشرها

وإدماجها في النسق الاجتماعي هذا هو الخطر الذي يجب التنبه إليه. وأن يفرض على الجاليات المسـلمة في الغـرب أن تختار بين الاندمـاج الكلي وبالتالي تقبـل كل المتغيرات والتطورات المجتمعيـة حتى وإن كانت منحرفة وغير ملائمة للخصوصية الدينية والثقافية لهذه الجاليات، فهذا أمر خطير جدًا وينبئ بمستقبل معقد وصعب على أبناء هذه الجاليات.

المراجع

باللغة العربية:

- إسراء حسين، تدريس الثقافة الجنسية بكندا جدل مستمر، موقع العربي الجديد، أوتاوا 2016.
- أشرف محمد أحمد علي، الاغتراب النفسي وعلاقته بالاتزان النفسي لدى ممارسي المثلية الجنسية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، 2020.
- آلستير بونيت، فكرة الغرب: الثقافة والسياسة والتاريخ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ترجمة أحمد مغربي، قطر، 2018.
- بان غانم احمد الصائغ، وضع الجاليات المسلمة في المجتمعات الأوروبية/الغربية، أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 6، عدد 2، 2007.
- مذكرة بشأن النهوض بحقوق الانسان من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي، والمتحولين جنسيا، والعابرين للجنس في جميع أنحاء العالم، البيت الأبيض، 4 فبراير 2021. https://www.whitehouse.gov/briefing-room/presidential-actions/2021/02/04/memorandum-advancing-the-human-rights-of-lesbian-gay-bisexual-transgender-queer-and-intersex-persons-around-the-world/

6. معاهدة لشبونة المعدلة لمعاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية، 2009.

https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/details/935

باللغة الإنجليزية:

- America's Sex Education How we are Failing Our Students, USC, University of Southern California, September 18,2017. https://nursing.usc.edu/blog/americas-sex-education

Allison Parshall, what are Puberty Blockers, and How they work? Scientific American,2023. https://www.scientificamerican.com/article/what-are-puberty-blockers-and-how-do-they-work/

Australian Government, Attorney-General's Department, Marriage equality in Australia,2017. https://www.ag.gov.au/families-and-marriage/publications/recognition-foreign-same-sex-marriages-and-divorce-9-december-2017.

Barry York,40th Anniversary of decriminalization of Homosexuality, 2015 https://www.moadoph.gov.au/explore/stories/history/40th-anniversary-of-decriminalisation-of-homosexuality.

Clare Dyer, Puberty blockers do not alleviate negative thoughts in children with gender dysphoria, finds study, The BMJ, 2021.

EU-LGBTII, A Long way to go for LGBTI equality, May 14,2020. https://fra.europa.eu/en/publication/2020/eu-lgbti-survey-results.

EU Agency for Fundamental Rights (FRA), A long way to go for LGBTI equality, Publication Office, 2020. United Nations: Independent Expert on protection against violence and discrimination based on sexual orientation and gender identity, Report on the impact of the COVID-19 pandemic on the human rights of LGBT persons, 28 July 2020.

Gender is where the feminist and LGBT movements meet, here's why? 2019. https://www.weforum.org/agenda/2019/07/gender-where-feminist-movements-and-lgbti-movements-meet/

Heath Aston, Muslims join Christians on gay marriage referendum call, The Sydney Morning Herald,2015. https://www.smh.com.au/politics/federal/muslims-join-christians-on-gay-marriage-referendum-call-20130430-2iq99.html

Henry Berg-Brousseau, 200+ Major US. Companies oppose Anti- LGBTQ+ state legislation,2022
https://www.hrc.org/press-releases/200-major-u-s-companies-oppose-anti-lgbtq-state-legislation

Jacob Poushter and Nicholas Kent, The Global Divide on Homosexuality Persists Pew Research center,2020. https://www.pewresearch.org/global/2020/06/25/global-

divide-on-homosexuality-persists/

- John Scheider and David Auten, Companies with LGBTQ inclusive Ads Can Increase Ales By 40%, And here's Why, Fobes, 2018. https://www.forbes.com/sites/debtfreeguys/2018/03/13/companies-with-lgbtq-inclusive-ads-can-increase-sales-by-40-and-heres-why/?sh=7f34c5d41160
- Lorenzo Yeh, Pink Capitalism Perspectives and implications for cultural Management, University of Barcelona,2018.
- Mohd Yasseen Gada, An Analysis of Islamophobia and the Anti-Islam Discourse: Common Themes, Parallel Narratives, and legitimate Apprehensions, American Journal of Islam and society,2017. https://www.ajis.org/index.php/ajiss/article/view/799
- Mayo Clinic Staff, Puberty Blockers for Transgender and gender-diverse youth 2023. https://www.mayoclinic.org/diseases-conditions/gender-dysphoria/in-depth/pubertal-blockers/art-20459075
- Pride and Joy Foundation, LGBTQ issues in Canadian schools, 2020. https://www.prideandjoyfoundation.com/blog/lgbtq-issues-in-canadian-schools
- Report, Sexuality Education in the WHO European Region, IPPF,2018.
- Report, Sex Reassignment Surgery Market Size - Global Industry, Share, Analysis, Trends and Forecast 2023 - 2032. https://www.acumenresearchandconsulting.com/sex-reassignment-surgery-market.
- Scholars Strategy Network, How the media has helped change public views about Lesbian and Gay people,2018. https://scholars.org/contribution/how-media-has-helped-change-public-views-about-lesbian-and-gay-people
- Sheila Mysorekar, Homosexuality is not a disease, D+C, 2019. https://www.dandc.eu/en/article/world-health-organization-considers-homosexuality-normal-behaviour
- Statutory guidance Relationship education (RSE) and Health education, 25 June 2019. https://www.gov.uk/government/publications/relationships-education-relationships-and-sex-education-rse-and-health-education
- Who are the Rich, White Men institutionalizing transgender Ideology? The Federalist,2018.

http://www.thelizlibrary.org/liz/Transgender-Astroturfing.pdf.